ملحق

في الثورة

لماذا لم يسقط النظام الاجتماعي السياسي في مصر؟ ولماذا فشلت الثورة عليه؟ لقد احتشدت الملايين في الشوارع ونادت بالتغيير، وزئير أصواتها قد رج الدنيا بالأمل في غد أكثر إشراقًا، والإرادة الجماهيرية كانت حاضرة، وانتزعت الحاضر انتزاعًا، فتغيرت وجوه الحكام، وسقطت رؤوس السلطة تباعًا، وتغير معهم الخطاب السياسي، لكن النظام الاجتماعي السياسي لم يمس بسوء، ومع تكرار المحاولات كان الفشل هو المصير، فأين يكمن الخلل؟

الخلل يكمن في غياب التنظيم السياسي الذي يمثل الطليعة الثورية، كان هناك شباب بالملايين، لكن لم يكن هناك طليعة ثورية، فليس الشباب مرادفًا للطليعة الثورية، لقد كانت هناك حركة رافضة لكنها لم تكن تدري ماذا تفعل، وكانت هناك إرادة لانتزاع الحاضر دون إدراك ماذا بعد انتزاعه، وكان هناك الأمل في بلوغ مستقبل دون معرفة السبيل إليه، فتحولت الثورة إلى احتجاج يُسقط ولا يبني، ولم تفرغ الطاقة الثورية في قنوات الثورة وتم تبديدها في قنوات الاحتجاج.

وهل من يلوم الشباب على تردي الأوضاع محقًا في إيلامه؟ فلقد تمت محاولة للتغيير كانت نتيجتها إدخال البلاد في أتون من الفوضى ومزيد من الانهيار، دون المساس بالنظام الاجتماعي السياسي، فهل يلام من حاول التغيير؟

نعم يلام وهو من يتحمل المسؤولية كاملة، وعلى الرغم من كونه نشأ في مناخ فاسد، وفي مجتمع أتاح لعناصر الفساد أن تترقى على السلم الاجتماعي وتشكل نخبته، وشاهد فنًا هابطًا وسمع الأغاني المسفة عبر إعلام فاسد، ودخل مدارس لا علاقة لها بالتربية أو بالتعليم، وغيرها من مظاهر التردي الاجتماعي، وعلى الرغم من كل هذا فهو ملام، لأنه لم يدرك قيمته، وأن المستقبل له ولأولاده، فالمسؤولية تقع عليه وهي هائلة، تستدعي إعدادًا من طراز خاص، إعدادًا للذات وبناء للأدوات، حتى تكون ثورة، ويحدث التغيير، فالثورة في مصر ليست نزهة أو حتى عركة في حارة، تبدأ وتنتهي بالتنادي للاحتشاد، بل هي تغيير لمسار التاريخ، وهدم لنظام اجتماعي سياسي ترتبط به منظومة إقليمية تعد من أهم مكونات النظام العالمي، فهي شبكات مصالح داخلية وإقليمية ودولية، فالمسألة ليست سهلة لكنها ممكنة.

والطليعة الثورية هي تنظيم سياسي في الأساس، لكنه تنظيم يأخذ الدور القيادي في الثورة، والتنظيم لا يأتي من العدم، فالمناخ يأتي من واقع اجتماعي سياسي سيئ، فيتمخض من رحمه الحلم في التغيير، ويتحول هذا الحلم إلى فكرة تبدأ بدورها في التبلور حتى تُكَّون ملامح رؤية ذات مقاصد وأهداف، ويتم الدعوة لها فيتجمع الأفراد الذين تعبر

عنهم هذه الرؤية، وينظمون أنفسهم في شكل تنظيمي، ويكون هذا التنظيم هو طليعة القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في تنفيذ رؤيته، وهذا البيان يهدف إلى أن يكون نواة التنظيم السياسي الذي يقوم بدور الطليعة الثورية، هذا التنظيم الذي يتمتع أفراده بالتجانس الفكري والانضباط التنظيمي، فمن دون التماسك التنظيمي يصبح التنظيم هشًا ينكسر أمام أول تحدٍ أو مغريات، وبالتالي تُفتح أبواب الإجهاز على الثورة بأبخس الأثمان، ولهذا فعلى كل فرد من أفراد التنظيم أن يكون جنديًا من جنود التغيير الثوري، وفدائيًا من فدائي تغيير مسار التاريخ، ذات الفرد لا تمثل إلا جسرًا لمصلحة المجموع.

وهذا ما لم يحدث على الإطلاق، فأين كانت الطليعة الثورية الملمة بالثورة وأركانها، صاحبة الفلسفة الواضحة والرؤية للثورة؟ أين كان التنظيم السياسي ذو التجانس الفكري والتماسك التنظيمي؟ أليست الطليعة الثورية هي من تنتزع الحاضر الظلامي لتبني عن طريقه مستقبلًا أفضل؟ أليس هذا هو انتزاع للمستقبل بالتبعية؟ فكيف يمكن انتزاع المستقبل دون الانتماء لمشروع؟ فالفارق هائل ما بين من يطالب بمستقبل أفضل وبين باني هذا المستقبل، كلاهما قد ينتزع الحاضر، لكن أحدهما فقط هو من يستطيع بناء هذا المستقبل، وبالتالي فغياب الطليعة الثورية يؤدي بالفعل الثوري إلى العدم، أو على الأقل، الشرود.

والطليعة الثورية هي نتاج تفاعلات المجتمع، وهي تعبر عن القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في تغيير النظام الاجتماعي السياسي، بتعبيرها عن آمالها وأحلامها، آلامها وإحباطاتها، الطليعة الثورية أن تكون من قلب المجتمع لا من هوامشه وبالقطع ليست من خارجه، حيث إن إدراكهم به بالمجتمع سيكون محدودًا بحكم التجربة، فمشكلات المجتمع وأمراضه تُعايَش، ولا يُسمع أو يُقرأ عنها.

وعلى الطليعة الثورية إدراك وزنها التاريخي الذي يفرض عليها أن تسمو فوق الجميع ويؤهلها على المرونة لاحتواء جميع الكفاءات المصرية والعربية التي من شأنها خدمة المسار الثوري، وأن تسمو من كونها طرفًا سياسيًا إلى أن تكون مظلة مصرية جامعة، تمهيدًا لتكون مظلة قومية عربية.

الفعل الثوري:

وحين تتحرك الطليعة الثوري في اتجاه الفعل الثوري، ألا وهو انتزاع الحاضر وهدم النظام الاجتماعي السياسي القائم، يجب أن تضع في حُسبانها باستمرار بُعدين حاكمين من الفعل الثوري وهما «العمل الميداني الثوري» و«العمل السياسي الثوري»، ليعملا كمعيار لمقياس النجاح أو الفشل لمسيرة الثورة، والمعيار يكون بمدى «التباعد بينهما» أو «التقارب بينهما».

والعمل الميداني الثوري نقصد به كل الأحداث والتطورات التي تحدث في الميدان (Field) بقيادة الطليعة الثورية بغرض إنجاح الثورة وتحقيق أهدافها.

أما العمل السياسي الثوري نقصد به ترجمة هذه الأحداث الميدانية اجتماعيًا وسياسيًا، وتحويل الحركة الميدانية إلى مكاسب اجتماعية سياسية تضاف إلى رصيد الثورة.

وقمة النجاح الثوري هو التطابق فيما بين العمل الميداني الثوري والعمل السياسي الثوري، بمعنى أن ترجمة العمل الميداني الثوري إلى العمل السياسي الثوري تكون متطابقة ولا يكون هناك فجوة فيما بينهما، وأن تسير الثورة بخطى ثابتة من الفكرة عبر الميدان إلى السلطة ومنها إلى بناء دولة الثورة التي تحقق أهدافها حتى تصل للمقصد النهائي للثورة.

وبالتالي فناقوس الخطر يدق كلما اتسعت الفجوة التي تُباعد ما بين العمل الميداني الثوري وترجمته إلى الواقع السياسي الثوري، وكلما اتسعت هذه الفجوة زاد الخطر ليس فقط على الثورة وحدها بل قد يتفاقم الوضع الميداني بازدياد وضع المجتمع بؤسًا، أو بانهيار الدولة ذاتها، وهذا ما حدث في مصر في يناير من العام 2011م، فعدم وجود طليعة ثورية، أدى إلى انفلات زمام الثورة، ما أدى إلى ارتداد عنيف شكل خطرًا على وجود الدولة ذاتها، ومن العبث القول بأن هذا الطرف أحق بالثورة وأن ذاك الطرف سرقها منه، فالثورات ليس بها صكوك ملكية حتى إن كتبت بالدم، فالثورة هي القدرة على إحداث التغيير في الواقع، ولهذا فالفجوة ما بين العمل الثوري الميداني وما بين الواقع السياسي تتحمل مسؤوليتها الطليعة الثورية ولا غيرها.

فمستقبل الشعوب والأمم غاية في الخطورة ولا يحتمل أي قدر من العبث، كما لا يحتمل التعاطي معه من منطلق الهواة، فالثوار هم من يغيرون مسار التاريخ، ومستقبل مصر ليس ملكها وحدها، فهو مرتبط ارتباطًا عضويًا بمستقبل

الوطن العربي، فسقوط مصر هو سقوطه، إذًا فأهمية مستقبل مصر أهمية مضاعفة كما أن المسؤولية التي على الطليعة الثورية هائلة.

وبالتالي فالثورة لا تستأصل إلا بغرض واضح وتداعيات محسوبة تجاه ما يلزم، فالغاية هي تطهير جسد الدولة والمجتمع، حتى إن أخذ نطاقًا واسعًا نتيجة لحجم تفشي الأورام فيهما.

فلسفة الحركة:

إن أهم ما في الثورة ليست الأسباب التي استدعت قيامها ولا بداية اشتعالها بل فلسفة الحركة في اتجاه المقصد النهائي لها، فالحركة قادرة على توليد حالة عامة تدفع باتجاه المقاصد الثورية، كما أنها قادرة على خلق حالة نفور عام من الثورة حتى من القوى الاجتماعية المفترض أنها مستفيدة منها.

وفلسفة الحركة تحددها نسبة كل من الحالة الداخلية وصعوباتها، والتحديات الإقليمية والدولية، إلى المقاصد النهائية للثورة، وبعد نسبة كل هذه العوامل لبعضها البعض، ستظهر للطليعة الثورية أن التعاطي الفلسفي المجرد للحركة يؤدي إلى هلاك الثورة.

ولنأخذ مثلا العدل الاجتماعي والحرية السياسية، فالمجتمعات المختلفة وعملا بمبدأ التجربة والخطأ دخلت مراحل طويلة من الصراع- وما زالت- في سبيل إيجاد المعادلة التي تضمن تحقيق العدل الاجتماعي بمفهومه الشامل والحرية السياسية مفهومها الشامل، لكن لم يتم التوصل بعد لمثل هذه الصيغة المثالية، حتى في أعتى المجتمعات تحضرًا وتقدمًا، فالحرية السياسية قد تكون هي المدخل لهدم العدل الاجتماعي بل الأدهى أن الحرية السياسية قد تكون صمام الأمان للقوى التي تتعارض مصالحها مع تطبيق العدل الاجتماعي، لكن هذا لا يعني أن يتم إهمال الحرية السياسية في سبيل تحقيق العدل الاجتماعي، فهذا بدوره يضيق من أفق المحاسبة السياسية وبالتالي يفتح الباب أمام الاستبداد السياسي الذي يضع اللبنة الأولى للاستبداد بالثروة الوطنية التي تهدم أسس تحقيق العدل الاجتماعي.

والبيان القومي يهدف إلى الثورة الاجتماعية، وهذا لا يعني إطلاقا أن هذا مخرج للفرار من الالتزام بهذه القيم سالفة الذكر، بل بالعكس فلا يمكن الوصول للمقصد النهائي للثورة إلا عبر تطبيق هذه القيم، لكن عن طريق اتخاذ العدل الاجتماعي كركيزة الحركة، والضبط المستمر لقيمة الحرية السياسية كمحاولة للوصول لأقصى معادلة متوازنة ممكنة،

هذا وإلا فتح المجال عامًا للقوى الاجتماعية السياسية المضادة للثورة، لاستخدامها كل أدواتها لكسر عجلة الدوران الثوري، والحفاظ على مصالحها، فهذه فوضى وليست حرية سياسية أبدًا.

إنشاء قضبان القطار الثوري:

إن مرونة الطليعة الثورية تظهر أهميتها في مرحلة إنشاء قضبان القطار الثوري، باحتواء لمختلف الكفاءات المصرية والعربية، في سبيل توظيفها لصياغة ما يمكن أن نطلق عليه «استراتيجية مُفصلة» تعبر عن الانتقال من النظام الاجتماعي السياسي القائم إلى النظام الاجتماعي السياسي المنشود.

والمقصود بالاستراتيجية المفصلة أنها تُلم بشتى تفاصيل الدولة والمجتمع دون إهمال شيء منها، وهنا تأتي أهمية الاستراتيجية القومية العليا التي تقوم بدور العمود الفقري، الذي يُحدد «الإطار» و«الهدف» التي ستُنشأ على أساسه «الاستراتيجية المفصلة» وتعمل على تجانس تفاصيلها، إلا تعارضت هذه التفاصيل.

ولهذا فالأولوية لانتخاب أكفأ العقول- المصرية والعربية وحتى الأجنبية- في كل المجالات وإنشاء مفوضيات عليا لكل حقل له علاقة بالدولة والمجتمع، مثلا المفوضية العليا للاقتصاد، المفوضية العليا للمالية، المفوضية العليا للشؤون العسكرية، المفوضية العليا للثقافة، المفوضية العليا للأمن الداخلي إلخ... وعلى هذه العقول أن تبني استراتيجية مُفصلة لكيفية بلوغ المقصد النهائي للثورة، وهذا يمكن أن يكون عبر إنشاء جمعية وطنية تأسيسية تتكون من ممثلين عن كل مفوضية من المفوضيات العليا حتى يتم ضمان التنسيق المستمر فيما بين المفوضيات المختلفة، وهذا لتفادي حدوث أي تداخل في التفاصيل يُحدث ارتباكًا عند التطبيق، ومن ثم يُعرض ما أنتجته الجمعية الوطنية ومفوضياتها العليا المختلفة على الشعب في استفتاء عام حتى يضع بنفسه أساس القضبان الذي سيسير عليه القطار الوطني.

والغرض من إنشاء «قضبان القطار الثوري»- والمتمثل في «الاستراتيجية المفصلة»- هو ألا يترك المجال مفتوحًا أمام التنفيذيين للشرود عن المسار الثوري، بل يُكتفى فقط بأن يبدعوا في كيفية المناورة على المستوى التكتيكي لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في الاستراتيجية المفصلة، وهذا لضمان أقصى كفاءة ممكنة في بلوغ أهداف الثورة.

الدستور وبناء دولة الثورة:

دستور دولة الثورة يحميها من تجاوزات وانحرافات السلطة- بوضعه قواعد السير قدمًا على قضبان القطار الوطني- عبر إنشاء سلطات دولة الثورة وتحديد اختصاصاتها وصلاحياتها، كما يبدأ في فتح الآفاق لقوى المجتمع المؤمنة بالثورة، بمعنى آخر أن الدستور هو صمام أمان الاستراتيجية المفصلة ومن دونه قد تضحى فكرًا في عقول أصحابها أو حبرًا على الورق.

بعد أن تُحدد أكفأ العقول الاستراتيجية المفصلة لمسار الثورة، هنا يأتي دور الدستور حتى يبني الدولة، فالدستور يمثل الإطار المحدد لقواعد الحركة- للدولة والمجتمع- باتجاه المستقبل، فهو الذي ينشئ سلطات الدولة ويحدد صلاحياتها واختصاصاتها، كما أنه الضامن لحقوق القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في الثورة ومقيد القوى المضادة لها، ولذلك فالدستور يأتي تتويجًا لمرحلة صياغة الاستراتيجية المفصلة، ولذلك فالدستور يأتي في سياق المسار الثوري ولا يجوز أبدًا أن يكون هو بداية الحركة.

فإذا كان الدستور هو بداية فعل المستقبل ومنطلق الثورة الأول، فأي وجهة يدفع الدولة باتجاهها ومن الذي حددها؟ ما رسالة دولة الثورة؟ ما الأسس التي بنيت عليها سلطات الدولة ولأي هدف استراتيجي؟ وعلى أي أساس أعيدت صياغة المجتمع؟ وبأي فلسفة وأي مجتمع منشود ينوي بناءه؟

ما الذي يحدد أن الدستور سيكون دائمًا أو انتقاليًا (مُحددًا بتحقيق إنجازات وأهداف مُحددة) أو مؤقتًا (مُحددًا بسقف زمني) أو انتقالي/مؤقت؟

وإذا أخذنا في الاعتبار أن الدستور الدائم يساهم بشكل رئيسي في حفظ التوازن للمعادلة السياسية الاجتماعية، وأن الغرض الرئيسي منه هو حفظ الاستقرار الاجتماعي السياسي في الدولة بما يهيئ المناخ للتنمية والتقدم، سنجد أن حفظ الاستقرار هذا في أعقاب ثورة حقيقية هو درب من دروب الخيال، فالسبب الرئيسي للثورة هو أن عمق التناقضات والمشكلات الاجتماعية قد استفحل لدرجة عدم قدرة النظام الاجتماعي السياسي على استيعابها، وبالتالي تكون الثورة هي منهج الحلول الجذرية لهذه المشكلات والتناقضات الاجتماعية في إطار نظام جديد يستوعب حلها،

فكيف يمكن تحقيق الاستقرار الاجتماعي السياسي في وجود خلل في البنية الطبقية والثقافية للمجتمع احتاج إصلاحه لثورة؟ فهذا النوع من الخلل يكون عميقًا لدرجة أنه يحتاج لموجات متلاحقة من التحولات الجذرية يحكمها دستور انتقالي، حتى يبدأ تشكل المجتمع الجديد الذي يحتاج بدوره إلى دستور دائم ليحفظ نظامه الاجتماعي السياسي ويحقق الاستقرار للدولة.

فالبيان القومي يدعو إلى الثورة الاجتماعية التي تستدعي هدم النظام الاجتماعي السياسي وإعادة هندسة البناء الاجتماعي، وبالتالي فالعمليات الجراحية تكون بالتركيز على تنمية الأضعف على حساب الأقوى في سبيل إضعاف القوى حتى يقوى الضعيف إلى أن يحدث التوازن المنشود، فالخلل في توزيع الثروة الوطنية- طبقيًا وجغرافيًا- يتم إصلاحه بالتركيز على التنمية غير المتوازنة للطبقات الأكثر احتياجًا وللأقاليم الأكثر فقرًا، وفي نفس بالتوازي مع إضعاف الطبقات والأقاليم التي تتركز فيها الثروة بإفراط، وبالتالي فلا بد من دستور انتقالي يحكم هذه المرحلة الاستثنائية، حتى يتم بلوغ التوازن الذي يسمح بإنشاء دستور دائم يقوم على معادلة سياسية اجتماعية تسمح باستقرار اجتماعي سياسي- حقيقي وليس شكليًا- يتمتع بحيوية تسمح بالتنمية والتقدم.

ونود أن نأخذ دستور ٢٠١٤م كمثال للقياس على ما نطرحه، فهو يعد دستورًا نموذجيًا، وهذه هي الأزمة، فالدستور يتمخض عن واقع سياسي اجتماعي معين، فإذا كان الواقع المصري لا يعد نموذجيًا، فكيف يمكن أن يفرز دستورًا بهذا الشكل؟

إن دستور ٢٠١٤م أولا هو دستورًا دائمًا وهو ما يتطلب مجتمعًا مستقرًا، أي بناءً اجتماعيًا قويًا ومتماسكًا، وهذا غير قائم، فمع وجود بنية طبقية بهذا القدر من الخلل في توزيع الثروة، وبنية ثقافية نال منها هذا التجريف، لن تكون المحصلة إلا بناءً اجتماعيًا آيلًا إلى السقوط، فهذا الكم من التناقضات والأمراض الاجتماعية العضال، وهذا القدر من المشكلات لا يستطيع أي نظام اجتماعي سياسي أن يحمل عبء الاستقرار والتوازن بوتيرة تقدمية إصلاحية يعبر عنها دستور دائم، فلا يمكن التعامل مع هذا الوضع إلا بثورة اجتماعية يحكمها دستور انتقالي.

إن محاولة صب الواقع في قالب النص الدستوري ليست الأولى في السنوات الأخيرة، بل جرت محاولة في عام ٢٠٠٧م لصب الواقع في قالب النص الدستوري بغرض التوريث، وفي عام ٢٠١٢م جرت محاولة أخرى لصب الواقع في قالب الدستوري النص بغرض التمكين، وأخيرًا يمكن أن نضيف أن لجنة الخمسين وبدستور ٢٠١٤م صارت في نفس

الاتجاه، اتجاه صب الواقع في قالب النص الدستوري، ولا يهمنا البحث في النوايا والتكهن بالأغراض، بل الأهم هو أنه في كل مرة يفرض الواقع نفسه على النص الدستوري ويسقطه بثقله، فلا يمكن أبدًا أن يصب الواقع في قالب النص الدستوري، بل النص الدستوري هو ما يفرزه الواقع.

* * *